الملحق رقم 1
نبذة عن المؤلفين

سونيلا أبيسيكارا: مديرة منظمة "إنفورم" السريلانكية لحقوق الإنسان التي تعمل في هذا المجال منذ عام 1989 وتركز بصفة خاصة على الرصد والتوثيق وبناء الشبكات. وفي إطار جهودها اليومية تقوم "إنفورم" برصد التقارير الإخبارية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الصحافة السريلانكية اليومية بلغاتها الوطنية الثلاث: السنهالية والتاميل والإنجليزية. كما تقوم بتجميع المعلومات والوثائق من منظمات حقوق الإنسان الأخرى ومن المنظمات المهتمة بالمجتمع المحلي عبر أنحاء البلاد بشأن الوقائع والأوضاع التي تتصدر الأنباء. ومن هذه المعلومات وغيرها تعد منظمة "إنفورم" تقريراً شهرياً عن أوضاع حقوق الإنسان في سريلانكا. ومن الأنشطة الأخرى التي تمارسها القيام بدور مكتبة ومركز للتوثيق للصحفيين والطلبة وغيرهم ممن يطلبون معلومات تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في سريلانكا.

فيليب ألستون: أستاذ في القانون الدولي بمعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا وأستاذ زائر ببرنامج القانون العالمي بكلية الحقوق بجامعة نيويورك. رأس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمدة ثماني سنوات (1991-1998) وكان مقرراً لها منذ نشأتها عام 1987 وحتى 1991.

لويس جيسوس بيللو: المنسق العام لمكتب حقوق الإنسان بالدائرة الكنسية الرسولية في بورتو أياكوشو بولاية الأمازون في فنزويلا الذي أنشئ عام 1992، ويدير ثلاثة برامج أساسية: برنامج الدفاع القانوني ورصد القضايا، وبرنامج التوعية بحقوق الإنسان، وبرنامج الاتصال. ويعمل هذا المكتب وفقاً لمنظور متكامل، يناصر قضايا الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كان يهتم بشكل خاص بالدفاع عن حقوق السكان الأصليين في الأمازون وتعزيزها. وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - يركّز المكتب في جهوده على الدفاع عن حقوق السكان الأصليين المتعلقة بالأرض، وعلى الحق في الصحة كأحد حقوق الإنسان، والحقوق الثقافية للجماعات العرقية العديدة وحماية الحق في البيئة الصحية.

ديفيد برغمان: ركز جهوده خلال السنوات العشر الماضية على محاسبة الشركات الكبرى عما يترتب على نشاطها من أضرار. وعلى الرغم من أن عمله يتركز أساساً في بريطانيا، فقد شارك في تنظيم حملات تتعلق بشركة "يونيون كارباید" وكارثة تسرب الغاز في بوبال، وفي تنسيق "محكمة الشعوب الدائمة المعنية بالمخاطر الصناعية والبيئية" التي أنشئت في لندن عام 1994. ويعمل برغمان أساساً في قضايا محاسبة الشركات الكبرى باعتباره صحفياً في وسائل الإعلام المكتوبة وإعلاميا تليفزيونياً. ومن مؤلفاته "الوفاة أثناء العمل: هل تعد حادثة أم جريمة من جرائم الشركات؟ (London, Hazards Centre, 1992)؛ و"الجريمة الكاملة: كيف تفلت الشركات من مسؤولية القتل الخطأ (West Midlands Health and Safety Advice Centre, 1994)؛ و"عنف الشركات ونظام العدالة الجنائية" (Disaster Action, 1999).

ناتاليا بينيدو بيركوفيتز: محامية بريطانية مهتمة بصفة خاصة بحقوق الإنسان وقوانين اللجوء والهجرة. ويتضمن عملها في مجال قوانين اللجوء تقديم الاستشارات لطالبي اللجوء وتمثيلهم من خلال أكبر مؤسسة غير ربحية للخدمات الاستشارية القانونية فيما يتعلق بقوانين الهجرة في المملكة المتحدة (مؤسسة

الخدمات الاستشارية الخاصة بالهجرة). تولت منذ وقت قريب منصب كبير المسؤولين القانونيين والبحثيين في هيئة التحكيم الخاصة بالهجرة في المملكة المتحدة. قدمت الاستشارات لقضاة ومدعين كمبوديين في مجال قانون حقوق الإنسان بوصفها مرشداً قضائياً بالأمم المتحدة، وحاضرت في كلية الاقتصاد بلندن وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. ولها كتابات عديدة عن الهجرة وحقوق الإنسان وقانون اللجوء، وهي عضو بلجنة التحرير الاستشارية لدورية "تولي لقوانين وممارسات الجنسية والهجرة".

آنثيا بيلي: محامية بمركز الموارد القانونية وهو مركز قانوني مستقل غير ربحي أنشئ عام 1979 في جنوب أفريقيا، ويهدف إلى العمل من أجل فئات الفقراء والمشردين وغير المالكين للأرض في جنوب أفريقيا، ومن يعانون من التمييز على أساس العنصر أو الجنس أو الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو التاريخية. ويستند المركز في عمله إلى تاريخ جنوب أفريقيا ودستورها الجديد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن ثم يلتزم بالإسهام في التحول الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع في جنوب أفريقيا، اعتقاداً منه أن الممارسة المتدرجة لهذه الحقوق يجب أن توجه صياغة السياسات والبرامج التشريعية والتنموية وعملية تخصيص الموارد على المستويات الحكومية الثلاث.

آن بلايبرغ: المديرة التنفيذية للبرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان.

ليجيا بوليفار: مديرة مركز حقوق الإنسان بالجامعة الكاثوليكية في كاراكاس في فنزويلا. كانت قبل ذلك مديرة مشاركة للبرنامج الفنزويلي للتحرك والتوعية في مجال حقوق الإنسان "بروفيا"، الذي يركز منذ مطلع عام 1988 على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عام 1992 تم تعريف الحق في الصحة وحقوق العمل باعتبارهما اثنين من أولويات عمل هذا المركز، ومن الأعمال الرئيسية للمركز: (أ) إصدار تقارير سنوية عن أوضاع حقوق الإنسان في فنزويلا؛ (ب) وضع استراتيجيات ومواد للتدريب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (ج) القيام بحملات عامة فيما يخص الحق في الصحة وحقوق العمل؛ (د) إعداد بحوث تتعلق بوضع إطار للتحرك في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (هـ) إنجاز بحوث تتعلق بالحق في وجود إطار للحماية الصحية (النشرة الإسبانية "الصحــة كحق من الحقوق" (1996) التي ستصدر بالإنجليزية قريباً؛ (و) تصميم وتنفيذ استراتيجيات دفاعية في مجال قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (ز) مواصلة بذل الضغوط لتعزيز السياسات والتشريعات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ماثيو كرافان: محاضر قديم في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. له مؤلفات واستشارات ومحاضرات عديدة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو مؤلف "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: رؤية لتطور العهد"، والذي قام ر. هانسكي وم. سوكسي بتحرير بعض فصوله.

سوروكو ("كوكي") ديونكو: أمين عام منظمة المساعدات القانونية المجانية في الفلبين، حيث تولت في الفترة من 1990 إلى 1997 إدارة الجوانب النظرية والتنفيذية لبرنامج المنظمة المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يركّز على الإسكان والصحة والتعليم. لها العديد من الكتابات المنشورة بتكليف من بعض المنظمات، كما ألقت محاضرات في منظمات أخرى حول عدد من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي عضو خبير بلجنة التحكيم الدولية لجائزة حقوق الإنسان

الدولية التي تمنحها منظمة "بودي شوب"، وتجري مشروعاً بحثياً في الوقت الحالي بالتعاون مع المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان عن ممارسات الشركات الكبرى وحقوق الإنسان في الفلبين.

ألبرتو ليون غوميز: مساعد مدير اللجنة الكولومبية للقانونيين، التي تأسست عام 1988 تحت اسم لجنة الأنديز للقانونيين/الفرع الكولومبي. وفي أواخر عام 1992 بدأت اللجنة الكولومبية برنامجها الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يشتمل على جهود بحثية وجمع المعلومات والرؤى النظرية ذات الصلة، والحماية القانونية والدعاية والمشاركة في الحوار العام بهذا الخصوص. وفي عام 1995، قدمت اللجنة تقريراً بديلاً إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أعدته بالتعاون مع عدد كبير من المنظمات الاجتماعية وغير الحكومية الأخرى. واعتباراً من عام 1993، بدأت اللجنة في إيفاد مندوبين لمصاحبة النقابيين الكولومبيين للمشاركة في أعمال منظمة العمل الدولية. كما يبحث البرنامج أيضاً الأسباب التي تؤدي إلى التشرد الداخلي في كولومبيا وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشردين داخلياً.

ماريو غوميز: أستاذ زائر في القانون في جامعة كولومبو. كما يعمل مع صندوق القانون والمجتمع وهو مؤسسة بحثية تدعو لحقوق الإنسان مقرها كولومبو. ويعَد حجة في المعلومات الخاصة بالبرامج التدريبية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم لأعضاء لجان حقوق الإنسان ودعاة حقوق الإنسان وأعضاء القوات المسلحة ومسؤولي الحكومات وغيرهم. له كتابات منشورة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة والمشردين داخلياً.

إنريك غونزاليس: عمل مع البرنامج الفنزويلي للتحرك والتوعية في مجال حقوق الإنسان "بروفيا". انظر وصف البرنامج وجهوده عاليه (ضمن النبذة الخاصة بـ: ليجيا بوليفار). ويعمل حالياً مع منظمة المواطنين لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وهي منظمة فنزويلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ومكافحة الإيدز - في إطار مشروع إقليمي لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان تابع لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

توماس هامربرغ: الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا. عمل أميناً عاماً لمنظمة العفو الدولية من 1980 حتى 1986، ومديراً للفرع السويدي لمنظمة "أنقذوا الأطفال" من 1986 حتى 1992، وكان عضواً في لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة ثم نائباً لرئيسها في الفترة من 1991 حتى 1997.

جوهانس ("بابيس") إغناثيو: المدير التنفيذي لمنظمة "القانون السامي" في الفلبين التي يقوم منهجها على التركيز على قضايا حقوق الإنسان والإنصاف الاجتماعي. وتعرف هذه المنظمة حقوق الإنسان بمعناها الواسع وتهتم بقضايا حقوق الإنسان في سياق الواقع الاجتماعي. إلا أنها عندما تتناول القضايا الاجتماعية فإنها تتعامل معها وتستجيب لها من خلال منظور قائم على حقوق الإنسان. وتعنى المنظمة بحقوق المرأة (الدعارة والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز)، وحقوق الأطفال (أطفال الشوارع)، وحقوق العمال المهاجرين، وحقوق العمل، وقضايا حيازة الأراضي، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وحقوق الإنسان. وتتضمن أنشطتها تقديم المساعدة القانونية المباشرة والتوعية بالحقوق أو إجراء برامج للتوعية بالآليات القانونية، والتحقيق وتقصي الحقائق، والدعوة للحقوق وبذل الضغوط، وإجراء البحوث ونشر المقالات.

ميلون كوثري: من الهند ، وهو مقرر لجنة الإسكان وحقوق الأراضي التابعة للائتلاف الدولي للمَواطن الطبيعية، والمقرر المشارك للجنة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في التجارة والاستثمار. وينصب عمله في إطار هاتين اللجنتين على تنظيم الحملات والدعوة إلى الحقوق والبحوث والتدريب لتعزيز التضامن بين منظمات المجتمع المدني على مستويات عديدة، ولاستخدام منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار المنظور الشامل للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان كأداة للتعبئة. له عدة بحوث وكتابات منشورة عن موضوعات عديدة، منها التمييز في مجال الإسكان وعزل الأقليات السكانية في مناطق سكنية منفصلة، والمرأة والإسكان وحقوق الأراضي، والأطفال والإسكان وحقوق الأراضي، وتأثير الإخلاء بالإكراه وتأثير العولمة الاقتصادية على ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رولف كونيمان: بالأمانة الدولية لشبكة الغذاء أولاً للمعلومات والتحركات التي لديها شبكة من الباحثين على مستوى العالم لتوفير المعلومات عن انتهاك الحق في الغذاء. وتقدم هذه الشبكة أيضاً معلومات عن قانون حقوق الإنسان للضحايا وللعامة. ويتركز عمل الشبكة على أن انتهاك الحق في الغذاء في كثير من المواقف يمكن منعه عن طريق توجيه الانتباه الدولي نحو السلطات المسؤولة. وتتألف هذه المنظمة من فروع تقع في ثلاث قارات، وتتبعها العديد من المنظمات المحلية والأعضاء في أكثر من 45 دولة. وتتولى الاهتمام بالتحركات العاجلة والخطوط الساخنة وحالات التبني. كما تنظم الحملات وتمارس الضغوط بشأن تدابير سياسية وصكوك قانونية معينة تحمي الحق في الغذاء وتعززه.

ساندرا ليبنبرغ: باحثة بمشروع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمركز قوانين المجتمعات المحلية بجامعة ويسترن كيب في جنوب أفريقيا. ويسعى هذا المشروع الذي أنشئ عام 1997 بشكل أساسي إلى إعمال هذه الحقوق على نحو فعال في جنوب أفريقيا من خلال عدد من الأنشطة تتضمن ما يلي: البحوث التي تهدف إلى وضع إطار ومنهج معياري قابل للتطبيق لتنفيذ ورصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والدعوة إلى الحقوق، وبذل الضغوط وتنظيم الحملات المتعلقة بقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومساعدة المؤسسات العامة في رصد وتقييم التدابير التي اعتمدت في سبيل إعمال هذه الحقوق، والمعلومات العامة والتوعية، والتقاضي، وتوعية البرلمانيين ومسؤولي الحكومة وأعضاء اللجان المستقلة والمنظمات غير الحكومية وتدريبهم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فيليكس موركا: مدير مركز مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نيجيريا الذي أنشئ عام 1995. ويؤكد هذا المركز على أهمية مشاركة العامة والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن أهدافه الدعوة إلى إرساء/تعديل القوانين والسياسات والبرامج والمؤسسات لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورصد تنفيذ الحقوق الاجتماعية والثقافية والدفع تجاه إعمالها، وإجراء البحوث وإعداد المطبوعات وتنظيم المناقشات الجماعية التي تركز على موضوعات معينة، والندوات والمؤتمرات التي تتناول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتوعية المجتمعات المحلية وإشراكها في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر عليها.

س. موراليدهار: محام ممارس بالمحكمة العليا بالهند منذ أكثر من 12 عاماً. وتغطي اهتماماته حقوق الإنسان والتقاضي في شؤون المصلحة العامة. كما يتعامل مع حالات الإدانة التي يحكم فيها بالإعدام، وغالبا ما يكون ذلك من خلال العمل التطوعي مع لجنة الخدمات القانونية بالمحكمة العليا.

د. ج. رافيندران: محام وداعية من دعاة حقوق الإنسان من الهند يعمل حالياً مع بعثة الأمم المتحدة في كمبوديا. عمل في منصب المسؤول القانوني لشؤون آسيا باللجنة القانونية الدولية في جنيف. وأسس المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، وهو تحالف إقليمي غير حكومي لمنظمات حقوق الإنسان. كما شغل منصب أمين اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في تيمور الشرقية.

سوناداري رافيندران: باحثة ومستشارة في سياسات السكان وقضايا المرأة والصحة. لها العديد من الكتب والدراسات الميدانية عن قضايا صحة المرأة. تولت على مدى السنوات العشرين الماضية تنسيق برنامج صحة المرأة للنساء الريفيات في شنجالبيت في تاميل نادو بالهند.

تون ريديجيلد: مستشار قانوني والمدير الإقليمي لشؤون آسيا والمحيط الهادئ بالحركة الدولية للعالم الرابع، التي تعمل في أوروبا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث تشجع على تنمية وجود القاعدة الشعبية ومشاركتها في نطاق الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة جداً في الحضر والريف، وتتصل بالرأي العام وتبني أواصر التعاون مع السلطات العامة وتبني الصلات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وتدعو الحركة إلى اتباع نهج عالمي موحد نحو مشكلة الفقر الشديد، وتوجه جهودها في هذا الاتجاه من أجل احترام حقوق الإنسان بصورة إجمالية.

جوليتا روسي: محامية بمركز الدراسات القانونية والاجتماعية، وهو مؤسسة غير حكومية متخصصة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الأرجنتين من خلال دعم الديمقراطية وسيادة القانون. ويهدف برنامج المنظمة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى التوعية بهذه الحقوق والإقرار بها في إطار النظام القانوني الأرجنتيني. ويرفع المركز دعاوى قضائية أمام المحاكم المحلية والهيئات الدولية، ويجري بحوثاً عن المعايير القابلة للتطبيق المتعلقة باختصاص القضاء بالنظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويدعو إلى المصادقة على المعاهدات الدولية لدعم إمكانية نظر القضاء في تلك الحقوق. وقد قدم المركز تقرير ظل إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ماس أحمد سونتاسا: المدير التنفيذي للمركز الإندونيسي لقانون البيئة، وهو منظمة غير حكومية تلتزم التزاماً شديداً بالمحافظة على البيئة الحية مع التركيز على قانون البيئة.

كاي تريكل: مديرة مركز معلومات البنوك بواشنطن، الذي يسعى إلى تمكين المواطنين في الدول النامية من التأثير على المشاريع الممولة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وعلى سياسات هذه البنوك بطريقة تدعم العدالة الاجتماعية والمسؤولية الإيكولوجية. ويهدف مركز معلومات البنوك إلى إحداث تحول ديمقراطي في المؤسسات المالية الدولية لضمان مشاركة المواطنين والكشف عن المعلومات والالتزام التام بالسياسات البيئية والاجتماعية والمساءلة العامة. ومنذ عام 1987 أصبح المركز يمثل المصدر الأساسي للمعلومات للمنظمات غير الحكومية حول العالم بشأن سياسات بنوك التنمية متعددة الأطراف ومشاريعها، التي تكون معظمها سرية أو غير متاحة للمنظمات غير الحكومية والمواطنين في الدول الأعضاء في تلك البنوك. ويتعاون المركز مع شبكات من المنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال والجنوب، ومن الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية، والسكان الأصليين ومنظمات المرأة في الدول النامية.